



أجرى الحوار: جاسم التتیب - أمير زكي

أعلن وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الامن العام بالإتابة اللواء ابراهيم الطراح ان خطط تأمين كل المناسبات بما فيها شهر محرم تتضمن عدة اطواق أمنية لفلتره كل من يصل الى اماكن التجمعات، مشيراً الى ان هذه الخطط تشارك فيها جميع اجهزة وزارة الداخلية «امن مرثي وغير مرثي».

وقال اللواء الطراح، في لقاء موسع مع «الأنباء»، ان هذه الخطط وضعت بعد دراسة مستفيضة واخذ في الاعتبار جميع الحوادث التي يمكن ان ترتكب او تلك التي ارتكبت في دول العالم اجمع.

وثنم اللواء الطراح تعليمات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد التي أسهمت في تقليص ظاهرة التسول وحزمه والذي قلص بنسبة عالية ظاهرة الاستهتار، واصراره الذي أنهى ظاهرة اطلاق النار في الاعراس، واعتبر مشاركة وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد في الحملات الامنية لها ايجابيات جمّة، حيث ادخلت مشاركته الطمأنينة في نفوس الجميع وازالت الحواجز، ومكثتنا من الاطلاع على كيفية تعامل ضباط وضباط الصف مع المواطنين والمقيمين .

وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الامن العام اللواء ابراهيم الطراح تطرق الى مختلف القضايا منها: اهانة رجال الامن، والسرقات، والحملات الامنية، وقضايا انتحال صفة رجال امن، وغيرها من القضايا الملحة، وفيما يلي التفاصيل:

وكيل «الداخلية» المساعد لشؤون الأمن العام بالإتابة أكد أن تعليمات الخالد وحزمه وإصراره وراء انخفاض معدلات التسول والاستهتار وإطلاق النار في الأعراس

الطراح لـ «الأنباء»: استعدادات أمنية متكاملة لشهر محرم ولدينا خطط للتعامل بحزم مع من يحاول أن يعيث بأمن وأمان المواطنين

المتعاطين او متعددي جرائم السرقات، وبالنسبة للنوعية الأخيرة من الجناة فهذا النوع بالنسبة لهم نوعاً من أنواع ارتكابها، اما بالنسبة لمن ينفذ هذه الجرائم من المتعاطين فهم يرتكبون هذه الجرائم لحاجتهم الى المال لأن المخدرات تغيب عقلمهم ويندفعون تحت أي وسيلة من الوسائل للحصول على المال حتى ولو ارتكبوا أي جريمة من الجرائم وهؤلاء لديهم قابلية لاستخدام المغرط، وهذه الحبوب بانواع مختلفة، وهذه الحبوب بعض منها محظور ومدرج في جداول الممنوعات والبعض الآخر يستخدم كمسكنات ولكن تناولها بكميات كبيرة يحولها الى مواد مخدرة، بخلاف الكويت ولكن بها نسب من المواد المسكنة يتم جلبها وتداولها كمخدرة والمستحدث حالياً في لاريجا والكيميكال. اما بالنسبة للإجراء الذي يتم اتباعه من قبلنا فهو إحالة الشخص والمضبوطات الى القطاع المعني بالإحالة الى النيابة بعد التحقيق وهو الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والتي تقوم بدور كبير في حماية المجتمع من شروخ المخدرات وتقف بالمرصاد لما فيها المخدرات، وأنتهز الفرصة لأبارك لهم الضبطات الكبيرة التي قاموا بضبطها مؤخرًا.

لكن ما مدى قانونية ضبط مخدرات او متعاطين من قبلكم خاصة اننا نسمع من مراقبات المخامين ان «س» من الأشخاص ضبط دون ان نيايه؟

أولاً، لا شأن لي بما يقوله الجناة في مرافعاتهم لأنهم مولكون للدفاع عن موكلهم وبحق لهم البحث عن أي ثغرات قانونية تخدّم قضيتهم، ولكن ما يعنيننا هنا هو مدى قانونية الإجراء الذي تم اتباعه من قبلنا وانتهى بضبط متعاط أو مدمن أو شخص في حالة غير طبيعية جراء تعاطي مسكرات أو مخدرات.

وقول ان هناك في القانون جريمة مشهورة فمن غير الممكن ان يرى أي رجل امن الجريمة ويغض البصر عنها، وهذا التجاوز مخالفة صريحة للقانون.

وقد يؤدي هذا التصغير الى إلحاق الضرر بالمجتمع حينما يسمح لشخص في حالة غير طبيعية ان يستمر في طريقه وهو لديه اقتناع تام أنه متعاط أو مدمن، فنحن حين نوقف أشخاصاً بتهمته التعاطي نحيلهم الى الاختصاص من منطلق الجريمة المشهورة أيضاً فكيف يغضب رجل الأمن بصره عن شخص لا يقوى على الحديث، والى جانب ذلك شاهد الى جوار السائق زجاجة خمر أو حبوب أو مواد مخدرة، هذا غير منطقي، وشخصياً لا أستطيع قبوله بل أحاسب من يتجاوز القانون في عدم اتخاذ اللازم.

يلاحظ تزايد في أعداد قضايا انتحال صفة رجال امن وارتكاب جرائم لاحقة تتعلق بسلب أشخاص، فكيف تنظر الى هذه القضايا وأسبابها وسبل الحد منها؟

● الواقع الميداني ومن خلال ضبط متورطين في هذه القضايا سواء متلبسين بارتكاب هذه النوعية من القضايا، او عبر أجهزة البحث والتحري يمكن الجزم بان مرتكبي هذه النوعية من الجرائم في الغالب هم من

مستوى الطموح وتم تعزيز القطاع بالأليات الجيدة وبالقوة التي تنفذ رؤية الوزير والوكيل، وتم تفعيل دور المخافر ميدانياً من خلال انتشار لافيت للقيام بدور أمني مهم جداً، والإعلام المرئي يعتبر من ركائز تحقيق الأمن والحد من الجرائم المختلفة، حيث يتم رصد ضعاف النفوس من خلال الدوريات سواء كانت تتبع الأمن العام أو المرور أو النجدة، وهو ما يجعله مترددين مفكرين أكثر من مرة قبل ارتكاب جرائمهم.

وعودة الى سؤالك حيث تم العمل على تطوير المخافر وجرى تنفيذ خطط الانتشار الأمني المنتظم وتنفيذ حملات أمنية.

بمناسبة الحملات الأمنية التي يشنها وينفذها قطاع الأمن العام أسأل وكيل القطاع عن المخدرات، كيف ينظر اللواء الطراح الى هذه القضية من واقع الضبطات؟

● لا جدال ان ضبطات المخدرات بالنسبة لقطاع الأمن العام وجود القيادات الرقيقة نقاط التفتيش وكما قبل سنوات قليلة، من التار ان يتم ضبط أكثر من قضية خلال الحملة الواحدة، ولكن هذا الأمر أصبح وارداً في الوقت الراهن، وأحب ان أؤكد ان وسائل التواصل تساعداً أحياناً في الإبلاغ عن الجرائم كما أنها في بعض الأحيان تتداول بشكل مبالغ فيه قضايا متعلقة بالمخدرات وتظهر قضية المخدرات كأنها متفشية... وأعود الى قضايا المخدرات مجدداً وأقول نعم موجودة ولا يمكن ان ننكرها ولكن ليس بالصورة التي يتم تصديرها وكان الأغلبية تتعاطي المواد المخدرة، اذن فهي قائمة ولكن وسائل التواصل تزيد من التضخيم، وعودة الى المخدرات المضبوطة فهناك أنواع مستورة مثل الحشيش والهروين، وأخرى مصنعة محلياً مثل الشبو ومواد أخرى التي جانب

الامنية تأتي ضمن الخطط الامنية الممتدة لكل قطاع؟

● بالتأكيد الامنية ليست مرتبطة بزمن او مكان وهي مستمرة لكل قطاع في الداخلية سواء للمرور او للعمليات او لمباحث السلاح و الأمن العام

وتتبع قطاع الامن العام او المرور او النجدة، وهو ما يجعله مترددين مفكرين أكثر من مرة قبل ارتكاب جرائمهم.

ولكن هل مشاركة وتواجد القيادات الامنية سواء الوكيل او الوكلاء المساعدين في هذه الحملات نقطة ضعف او قوة او بمعنى آخر هذه المشاركة الرقيقة سلبية أم ايجابية؟

● بالتأكيد مشاركة وكيل الوزارة بل الوزير في احيان اخرى وبالتعاون مع مساعديهم محل تقدير، وبمختلف الترتيب ويتم الاطلاع عن قرب على طرق الحواجز ويدخل الطمأنينة في نفوس المواطنين والمقيمين كما ان ايجابياتها متعددة إذ يعرف القيادات العليا بالقيادات الأخرى، بمختلف الترتيب ويتم الاطلاع عن قرب على طرق الحواجز ويدخل الطمأنينة في نفوس المواطنين والمقيمين كما ان ايجابياتها متعددة إذ يعرف القيادات العليا بالقيادات الأخرى، بمختلف الترتيب ويتم الاطلاع عن قرب على طرق الحواجز ويدخل الطمأنينة في نفوس المواطنين والمقيمين كما ان ايجابياتها متعددة إذ يعرف

توجيهات وملاحظات وتم مناقشة الخطط في اجتماع سابق كان برئاسة الوزير وبحضور وكيل الوزارة وجرى الاتفاق على كل خطة على حدة، بحيث تشمل الخطط لكل القطاعات بعضها بعضاً، والعمل على تنفيذها بدقة.

وخطة قطاع الأمن العام لبدء موسم الدراسة وحلول شهر محرم والانتخابات المتوقعة سواء كانت المجلس البلدي أو غيرها تعتبر ممتدة لمواسم العام والتي خطة قطاع الامن العام والتي تمت مناقشتها واعتمادها منذ مايو الماضي كانت بدايتها في رمضان الماضي والدور المنوط به قطاع الامن ومن ثم كان دوره في عيد الفطر وما قبله بأيام محددة وكذلك الاجازات والحفاظ على الامن في الاسواق والمناطق السكنية، ثم خطة لعيد الاضحي وعقب ذلك تأتي خطة شهر محرم وموسم الدراسة وتمتد الخطة السنوية لتشمل احتفالات رأس العام والأعياد الوطنية وتنتهي بشهر مارس المقبل مع إجراء انتخابات المجلس البلدي.

وإذا تحدثت عن تقييم الخطة الأمنية التي بدأت مع شهر رمضان الماضي وحتى الآن فله الحمد وبفضل تضافر جهود القطاعات الأمنية وعملها كفريق واحد خاصة أمن الدولة، والأمن الجنائي والنجدة والمرور والأمن العام فإن ما تم إنجازه في الخطة كان محل نجاح بشهادة الجميع والرضا بشأن الخطط ومدى جدواها وفقرتها على تحقيق الأمن المنشود، وكانت محل رضا وزير الداخلية ونحمد الله على هذا التوفيق والذي كان وراء جهود كبيرة للجمع وكانت الخطط محل متابعة دقيقة من الوزير والوكيل.

وماذا عن خطة قطاع الامن العام لبدء العام الدراسي وشهر محرم؟

● القطاع احد قطاعات وزارة الداخلية والتي قامت وكل على حدة بوضع خططها الممتدة لعدة اشهر وخطط سنوية وقام كل وكيل مساعد بعرض خطته على سليمان الفهد والذي أجرى عليها تعديلات ورفعها الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الذي أجرى تعديلات أخرى عليها وأضاف

وهل هناك علاقة بين تلك الخطط والحملات الامنية التي يتم تنفيذها او بالاحرى هل الحملات

قبل سنوات قليلة كنا نادراً ما نرى نشاطاً ملحوظاً لقطاع الامن العام ولكن تعرف الصورة الآن فما السر في ذلك؟

● هذا التغيير الملموس يرجع في الأساس الى قناعة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد وقطاع الامن العام هو احد ركائز وزارة الداخلية، لذا تم الاهتمام به بالصورة التي ترقى الى

بين حين وآخر تتطرق جهات حقوقية ونشطاء الى قضية الإبعاد الإداري حيث يرى البعض أن وزارة الداخلية تعالني في اتخاذ، فما تعليقك على مثل هذه الانتقادات؟ وهل الهدف الرئيسي من تلك الحملات الأمنية هو ضبط المخالفين وإبعادهم عن البلاد؟ وهل يحق لأي ضابط أن يبعد أي وافد أم الإبعاد الإداري ضوابط محددة؟

أبداً الإجابة عن السؤال من حيث انتهى، فالإبعاد الإداري حق لأي دولة وهذا الأمر ليس حصراً على الكويت دون غيرها من الدول، وأؤكد ان للإبعاد الإداري ضوابط محددة ولا ينفذ إلا بموافقة وكيل الوزارة واعتماد كتب الإبعاد منه شخصياً، وبالنسبة لآلية الإبعاد فإن المبعدين يحالون لكتاب مرفق فيها الأسباب والبررات ويقدم كل وكيل تقريراً بالوقائهم واستبعاد ما يمكن حسب القانون وإحالة المستحقين للفعلين الى وكيل الوزارة.

فليس من حق أي ضابط أن يبعد أي شخص، حيث تتم دراسة كل حالة على حدة وإرسال المستحقين للإبعاد بكتب الى الوكيل الفريق سليمان الفهد الذي يناقشها في القوائم ويأمر بالسماح لبعض بتعديل أوضاعهم لظروف إنسانية في الغالب، اما بالنسبة للحملات الأمنية فهي من بين أهدافها ضبط المخالفين، ولم يتم تحصن الحملات وأقربين خلفوا قانون العمل بهؤلاء عدم مخالفة القانون، وأعود واتطرق إلى موضوع الإبعاد أقول ومن واقع ميداني أننا نصف المخالفين لقانون الإقامة، على سبيل المثال لا نبعد وأقربين من على مخالفتهم شهر او شهران أو ثلاثة ونقل اعناراً قد تتعلق بالنسيان أو السهو وتستدعي الكفيل والذي يتعهد بتعديل الوضع للمكفول، ولكن ماذا نفع مع وافد يتم ضبطه وقد مرت على مخالفته سنوات او تجاوزت مخالفته لقانون الإقامة مدة عام او اكثر؟ فهل هؤلاء يتظلمهم الداخلية حينما تبعدهم الى اوطانهم ام هم من ظلموا انفسهم بعدم التزامهم بالقانون؟ ولعلم فإن آلية الإبعاد تحكمها ضوابط كثيرة، فمثلاً هناك أشخاص يضبطون مخالفين لفترات طويلة، ولكن لا يمكن إبعادهم لصدور أحكام عليهم أو لكونهم مطلوبين وهؤلاء يتم اتخاذ إجراءات أخرى كاحتجازهم الى القضاء للوقوف على قانونية ترحيلهم، وعموماً ليس كل من يتم ضبطه مخالفين تقوم الداخلية بالبحث عنهم، فمثلاً هناك مخالفون لوزارة الشؤون وقوانين العمل وتتم إحالتهم الى مباحث شؤون الإقامة.

وأؤكد ومن موقع المسؤولية أننا لا نتعسف في موضوع الإبعاد الإداري وهناك توجيهات صريحة من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد بهذا الخصوص،



(احمد علي)

اللواء ابراهيم الطراح خلال حديثه للزميلين جاسم التتیب وامير زكي

أطواق أمنية لفلتره كل من يصل إلى مواقع الاحتفالات بمشاركة جميع أجهزة الداخلية

التفتيش فقط لرجال الأمن دون غيرهم ودرّبنا حتى الآن 200 متطوعة لشهر محرم

نشاط وانتشار الأمن العام يرجعان إلى قناعة الخالد والفهد بأن القطاع من أهم ركائز الداخلية

لا نتعسف في إبعاد مخالفي قانون الإقامة

الجريمة المشهورة قانونية ولا يمكن غض البصر عن شخص متعاط أو سكران خلال توقيفه أو لدى الاشتباه به



مرتكو قضايا السلب وانتحال صفة رجال أمن من المتعاطين ومعناني السرقات وسنلا حقيهم



المشاركة الميدانية والمتابعة الدورية للوزير والوكيل آتت بشمار ايجابية على الوضع الأمني

الخطط الوقائية

أكد اللواء ابراهيم الطراح ان جميع خطط وزارة الداخلية توضع فيها جميع الاحتمالات والتي يمكن ان يلجأ اليها خارجيون على القانون، وأضاف: أخلص من ذلك إلى أننا نضع جميع الاحتمالات في الحسبان ونضع الخطط التي من شأنها أن تحمي جميع المواطنين والمقيمين في جميع المناسبات، وكل ما يجري من حوادث في بلدان أخرى يتم إدراجها في الخطط للوقاية من تبعاتها، وكل هذا يأتي في إطار تدابير وقائية تقوم بها أجهزة وزارة الداخلية.

المتطوعون يقدمون المشورة

قال وكيل وزارة الداخلية لشؤون الأمن العام بالإناية أن خطة تأمين الحسينيات في شهر محرم أشرف على اعدادها وكيل وزارة الداخلية وتضمن مشاركة جميع القطاعات الأمنية «مرئية وغير مرئية» وأقصد بغير المرئية رجال مباحث وأمن الدولة والمباحث الجنائية، والمرئية دوريات رجال النجدة والمرور والأمن العام وكل هؤلاء يعملون كرجل واحد، وهناك قائد ميداني لكل حسينية وهذا القطاع يتلقى أي معلومة ويقوم بنقلها القائد الميداني إلى الوكيل لتحليلها ومعرفة مدى أهميتها وسبل التعامل معها بحزم وهناك تعليمات معروفة تحدد طرق وأساليب التعامل مع أحداث طارئة، واجمالا هناك أطواق أمنية وخلال هذه الأطواق يتم فترة وفرز كل من يصل الى موقع الاحتفالات، فقط رجال الأمن هم المعنيون بالتفتيش والتوقيف، نعم هناك متطوعون يقومون بالتعريف بالشخصيات الموجودة لرجال الأمن في بعض الأحيان ولكن رجال الأمن هم المكلفون والمعنيون بكل الأمور المتعلقة بحفظ الأمن والأمان، ولتجاوز النقص من العنصر النسائي عرض علينا الاستعانة بمتطوعات من المواطنات وقامت وزارة الداخلية العام الماضي وهذا العام بتدريبهم في دورات تمكنهم من مساعدة الشرطة النسائية في أعمال تفتيش النساء خاصة الاطلاع على هوياتهن، ونحن بصراحة شديدة نلمس تجاوبا مع الإجراءات الأمنية والتعليمات الأمنية لأن الهدف الذي ننشده مشترك.

مشاركة الفريق الفهد في الحملات الميدانية لجميع القطاعات شجعت رجال الأمن وأدخلت الطمأنينة في نفوس الجميع

الإبعاد الإداري يُطبق حسب ضوابط مشددة وبعد موافقة واعتماد الوكيل الفهد شخصياً

غير مقبول الحط من كرامة الناس قولا أو فعلا

عدم الوعي يزيد من معدلات السلب ومن يرفض تقديم هويته لأي شخص يلقي محاسبة شديدة

الاستهتار أصبح محصوراً في الأماكن المتفرقة والبعيدة ونلاحظه أينما كان بحزم وصرامة

قضايا إهانة رجال الأمن تحظى باهتمام الوزير والوكيل ولا تقبل بإهانة أحد

إذا يمكن القول ان الحملات الإعلامية وتعاون المواطنين أسهم في الحد من ظاهرة التسول، نعم، ليس هذا فحسب، بل متابعة القيادة العليا في الداخلية، الفريق سليمان الفهد وأبلغني عن واقف متسول بشكل دوري في منطقة الصالحية عند حديقة الشهيد وعلى الفور تعاملت مع البلاغ وتوجهت وتم القبض على الوافد وكنت أمام مفاجأة من العيار الثقيل إذ تبين ان الوافد المتسول مخالف لقانون الإقامة منذ 5 سنوات وليس هذا فحسب، بل تبين أنه يتسول بملابس البلدية رغم أنه ليس من العاملين في البلدية وكل ما هنالك أنه فضل رداء أصفر مثل رداء عمال البلدية بقصد التسول، واعترف لنا أنه حقق ثروة من التسول.

طالما تطرقت الى المتسول بري البلدية نلاحظ استمرار ظاهرة التسول برداء البلدية عند التقاطعات؟

هذا الموضوع أيضاً تم إبلاغنا به والتنبيه علينا به من قبل وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد واخذنا في رصد الأمر وتبين لنا تفرغ بعض عمال النظافة للتجول عند الاشارات الضوئية تاركين أعمالهم ومن تم يقومون بالتجول ذهابا وعودة والسلام على قائدي المركبات بطريقة مفرزة، وللدخ من هذه الظاهرة تم عقد اجتماعات مع الشركات المكلفة بأعمال النظافة وأبلغنا المسؤولين بأن هذه الظاهرة يجب ألا تستمر وحثنا من اننا لن نغف مكتوفي الأيدي، وأبلغنا المسؤولين بضرورة تكثيف الرقابة، وهذه التعليمات قيد التنفيذ ونحن بدورنا سوف نتابع ما تم فيها، وسوف نتخذ إجراءات رادعة للحد منها بمعاقبة المشبوبين من العمال وأتمنى عدم التجاوب معهم.

ولكن هناك من يرى ان «الداخلية» غير محقة في ملاحقة المتسولين؟
 ● أقول لهؤلاء أنهم ليسوا على حق فظاهرة التسول غير حضارية بالمرءة والكويتيين معروف عنهم عمل الخير وللأسف هناك ما قاي وراء ظاهرة التسول والتي تزايدت، ولكن تم الحد منها لأنها أصبحت في بؤرة اهتمام الشيخ محمد الخالد ووكيل وزارة الداخلية.

وأقول: بصراحة شديدة نلمس تعاوناً وتجاوباً من قبل جميع المواطنين والشركات فحينما نطلب الاطلاع على الكاميرات لتحديد لصوص أو إغلاق جريمة نلمس تعاوناً وتقدم لنا التسجيلات طواعية والتي تساعد أجهزة الأمن في إغلاق قضايا قد تكون معقدة بدون مثل هذه التكنولوجيا، وشخصياً أنصح بالتوسع في استخدام الكاميرات المنزلية.

ما الدور المطلوب من المواطن والمقيم بخلاف تأمين منزله ووضع كاميرات وإضاءات للحد من قضايا السرقات؟

● المواطن بل والمقيم يجب ان يكونا شريكين للأمن من حيث الإبلاغ عن أمور مشتبها بها، وأسرد لك واقعة من الصعوبة نسيتها وتعلقت ببلاغ تلقيناه عن استهداف منزل وسرقة نسيانها وحيلنا علم بالسرقة قال انه شاهد هاف لوري يحمل أغراضا وظن ان صاحب المنزل هو ما يفعل ذلك وقد ندم لرقم لوحة الهاف لوري والذي كان يحتفظ بها ومن خلال الرقم توصلنا الى الشركة المالكة للهاف لوري وبعد التحري تم تحديد اللص وتبين انه يمت بصلته قرابة لصاحب المنزل وهو من سرقة الأثاث الخصري تم تحديد اللص وتبين انه يمت بصلته قرابة لصاحب المنزل وهو من سرقة الأثاث الخصري تم تحديد اللص وتبين انه يمت بصلته قرابة لصاحب

الوكيل الفهد شخصياً

كيف ترى التوسع في تركيب كاميرات منزلية أو داخل المجمعات التجارية؟
 ● هذه الخطوة كثيرا ما طالبت بها وزارة الداخلية وبحسب لئائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد اعتماد قانون الكاميرات، وعودة الى سؤال أقول: بالتأكيد الكاميرات مهمة ومعاونة لرجال وأجهزة الأمن وتشكل في حد ذاتها وسيلة ردة مهمة لكثير من اللصوص، كما انها تسهم في حل قضايا وتنبع لصوص بواسطتها أسوة بما هو معمول به في الأسواق التجارية إذ يمكن لهذه الكاميرات ان تتبع لصا من خروجه من موقع السرقة وحتى توجهه الى سيارته ومن ثم النطاق رقم سيارته والقبض عليه، وبصراحة شديدة فإن كاميرات المراقبة تلعب دورا كبيرا في قضايا الجرائم المرورية فقد أسهمت الكاميرات في إغلاق قضايا

المناطق السكنية فهي جهود كبيرة قامت بها مختلف أجهزة وزارة الداخلية ممثلة في المرور والنجدة والمباحث والأمن العام، وكنا نرصد اي تجمعات ونقوم بتصوير وتوثيق الاستهتار ونلاحق اصحاب المركبات بل ونقوم بالانتقال الى الأماكن السكنية وضبط السيارات التي يمارس بها الاستهتار، وقمنا بتطبيق ممشد للقانون حتى مثل هذه الممارسات الخطرة حتى انحصرت، واستطيع ان اجزم انها في طريقها الى الزوال، وأود ان اضمن دور العلاقات العامة والتي كانت تشاركنا في الحملات التوعوية وللإشارة الى خطورة مثل هذه الممارسات سواء من مستخدمي الطرق او على من يمارس هذه الممارسات الخطرة، انصحهم بعدم الاستهتار، وادعو اي مواطن او مقيم ان يتواصل معنا ويبلغنا عن اي ممرسات او استهتار ونحن سنتابع الامر، وأحب ان أشير الى ان صالات الافراح لا تزال تخضع للمراقبة ولا نسمح بأي تجاوز عقب انتهاء الاعراس بالمركبات وهو ما كان يحدث بشكل واضح قبل سنوات محدودة.

إذا تحدثنا عن دور قطاع الأمن العام في قضايا السرقات فمادام يقول عنها وكيل القطاع اللواء ابراهيم الطراح؟
 ● قضايا السرقات شديدة الصعوبة ومن المستحيل القضاء عليها ولكن يمكن التقليل منها بخطوات وقائية تقوم بها كإجهزة أمنية في الداخلية ومثلة في قطاع المباحث تضبط أشخاصا ارتكبوا جرائم، ونحن في الأمن العام والأخوة في النجدة نقوم بهذا الدور في جانب دور آخر يتعلق بالأمن المرئي أو بانتشار دورياتنا في المناطق السكنية وغير السكنية كالمساحات ومواقف السيارات وأماكن سير المشاة وغيرها، والأمن المدني يشكل رادعا لضعاف النفوس، وأحب ان أشير الى انه في الأونة الأخيرة بدأ تجاوب مع الحملات الإعلامية التي تقوم بها إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي من جهة إبلاغنا بأنهم مسافرون أي يتقدم مواطنون لإبلاغنا بسرقتهم ونحن بدورنا نسير دوريات، أيضا اود ان أتمن توسع بعض ظاهرة مزعجة ومخيفة وخطرة وحظيت باهتمام لافت ومنها تبسبة كبيرة نعم تم تجاوزها بزيادة كبيرة نظير ما كنا نرى في الماضي بفضل الحزم وتطبيق القانون، وكانت ظاهرة الاستهتار منتشرة في مختلف أرجاء المحافظة وفي أماكن عدة، ولكن الآن حصرت في أماكن متفرقة مثل الاسطبلات والمزارع، وانا نظرتنا الى الجهود التي كانت وراء انتهاء هذه الظاهرة في

موقع البلاغ في محافظة الجهراء وإذ بنا نجد 4 أحداث اعمارهم لا تتعدى الـ 16 عاما ينظمون حملة ويسلبون وأقديس ومثل هذه النوعية من القضايا كثيرة، لذا المطلوب ان يتم الاتصال بعمليات الداخلية ونحن سنقوم بالواجب ولا يخشى المتصل ان نوجه له تهمة البلاغ الكاذب او ما شابه لأنه يهدى الى الصالح العام ويعبر عن شكوكه وهو بذلك يقدم خدمة للوطن.

وأؤكد انه ليس صحيحا ان كل من يضع فلاشر على سيارته هو رجل مباحث ويجب الانتباه لذلك، ثم لماذا يقدم الشخص أسولا لرجل أمن؟ هذا ليس منطقيا.

وهل بالفعل هناك من يترصد بوافدين حال طلب هوية منهم ويعتبرون هذا التصرف الصادر عن الوافد لا يليق ويقومون بالتصرف العنيف او غير اللائق مهمهم في الخافس او مراكز احتجاز أخرى؟

● هذا مستبعد لعدة اعتبارات لأن هناك رقابة وتوثيقا لكل ما يحدث وبخلاف ذلك يحق لأي شخص التردد على إدارة الرقابة والتفتيش وهي بدورها تتحقق من الواقعة وتأخذ حق المجني عليه بالكامل وترفع تقارير بذلك وتم توقيع عقوبات صارمة وقيل هذا وذلك فإن الوزير والوكيل حريصان تمام الحرص على كرامة الناس وهذا تم التشديد عليه في أكثر من مناسبة ولقاء وموضع تنفيذ من قبل جميع الإدارات الأمنية، فلا يجوز الحط من كرامة الناس قولا أو فعلا سواء كان المستهدف مواطنا أو مقبعا.

ومادام عن قضايا إهانة رجل الأمن ونفى المقابل كيف ينظر اللواء ابراهيم الطراح الى قيام رجال أمن بتسجيل قضايا لا يعتقدهم ان هذا الاجراء يحميهم من ردة فعل أعقبت ارتكابهم لخطأ؟

● بداية قضايا إهانة رجال الأمن غير مقبولة لأن رجل الأمن يفترض انه يقوم بمهام عمله في حفظ وتطبيق القانون ومن يدان في هذه القضايا تصدر بحقه أحكام مشددة من قبل قضائنا الشامخ انطلاقا من ادراك القضاء والمجتمع بدور رجال الأمن وقناعة بأن رجل الأمن يحتاج الى دعم ومساندة وليس للإهانة والاهانة حال قيامه بمهام عمله بتطبيق وإعمال القانون، كما ان وزارة الداخلية حريصة على هيبه رجالها ومساندتهم متى ما كانوا يقومون بواجبهم، وفي المقابل ترفض الوزارة اي أساءة تصدر عن منتسبيها، كما تسادهم وترفض ان يتنازلوا عن قضايا رفعوها وتعلق بالإهانة انطلاقا من ان التنازل غير مقبول فإنها لا تقبل اساءة استخدام السلطة او التعسف او حتى تسجيل قضايا بالباطل او عن غير حق، وأقول بشأن قضايا الإهانة بشكل عام ان هذه القضايا تسجل

إنجازات قطاع الأمن العام في الفترة من 2016/1/1 حتى 2016/9/4									
المجموع	سرية المهام	مبارك الكبير	الفوقانية	الجهراء	الأحمدي	حولي	العاصمة	النشاط - التاريخ	نقاط التفتيش
12708	1813	850	1213	4109	1879	602	2242	نقاط التفتيش	602
1820	211	88	196	247	255	330	493	ضبط جنائي	330
6151	699	377	1436	551	1302	1028	798	ضبط مدني	1028
16119	1337	988	924	3460	1670	1761	5979	ضبط تغيب	1761
15627	940	381	1033	2381	1117	1100	8675	ضبط مخالفين للإقامة	1100
43468	697	1750	2106	5992	7897	3515	21511	ضبط بدون إثبات	3515
1403	44	299	84	343	220	255	155	ضبط مركبة مطلوبة	220
1725	773	84	166	180	155	287	80	ضبط مخدرات	287
607	57	27	218	39	115	109	42	ضبط مخور	109
366	23	12	98	94	60	27	52	ضبط سرقة	27
7880	4	39	314	375	410	53	6685	ضبط عمالة سائبة	53
4744	33	50	181	85	217	66	4112	ضبط بائع متجول	66
12042	32	611	2002	1240	429	1766	5962	مشاهدة	1766
147802	8	9628	12521	14644	18508	40619	51874	بلاغات	40619
106348	2367	10540	9429	11460	20873	9641	42038	مخالفات مرورية	9641
7435	158	1223	1112	1453	1547	480	1462	حجز مركبات (مرو)	480
63490	2846	2828	9644	7015	6968	11024	23165	مساعدات إنسانية	11024
57115	2281	2591	2842	4589	3973	4273	36566	ثبوت وتواجد أمني	4273
70825	216	5465	7413	3035	8040	25023	21633	حوادث مرورية	25023
9876	337	1755	290	401	1960	72	5061	مخالفات معاقين	72
40042	203	6155	2295	1790	1856	7416	20327	أخرى	7416
627593	15079	45526	55732	63483	79451	109450	258872	المجموع	109450